يكون بجوزه لا يتغير عند التصريح به وهنا لو صرح برفع الفاعل ونصب
المفعول تغير العامل بزيادة التنوين **هذا باب اعمال اسم الفاعل** **قوله**
وهو ما دل الى اخره قال اللقاني لا يخفى صدقه على امثلة المبالغة وان اسم
الفاعل يتبع **قوله** والفعل انما يدل الى اخره علل اللقاني خروج الفعل بقوله
لانه انما يدل على نسبة الحدث الى فاعل ما **قوله** لان الفصل لا يتقدم الى اخره
المحققون منهم على جواز تقديمه وقد قدمه السعد في تعريف الخاصة في التهذيب
وبينا ذلك في حواشي شرحه للخبيصي ولعل نكتة التقديم هنا لئلا يتوهم عود
ضمير فاعله للحدث لو اخر لقربه حينئذ **قوله** يعمل مطلقا ظاهره ولو
مصغرا او موصوفا **قوله** احدهما ان لا يوصف ظاهره ولو بعد العمل وان
الكسائي اجاز عمله مطلقا وفي التسهيل ان الكسائي يجيز اعمال الموصوف وحكى
سويرا فرسخا واجاز انا زيدا ضارب اي ضارب دون انا ضارب اي ضارب زيدا
ومقتضى قوله دون كذا انه لا يعمل الا اذا كان وصفه بعد العمل واول ابن مالك انا
زيدا ضارب اي ضارب على ان ايا خبر ثان وليس بشيء لان ايا لا يحذف موصوفها
الا شاذا مسموعا لانها لم تمكن تمكن الصفات وصحح المصنف في المغني جواز وصفه
بعد العمل نحو زيد في النوع العاشر من الجهة الخامسة ان يكون يبتغون من قوله تعالى
ولا امين البيت الحرام يبتغون فضلا نعتا لامين ورد على ابي البقاء منعه ذلك
وقوله ان يبتغون حال من امين ولم يبين مسوغ الحال من النكرة وهو تقدم
النهي والتقييد بالمعلوم ايضا على كلام المصنف وقد رد ابو البقاء ايضا ما اي
ولا قبال امين وهو حسن لان الاحلال لا يتعلق بالذات واقتصر على ما قاله جماعة
من المحققين وان نازع بعضهم في ذلك كما بيناه في حواشي المختصر في باب الايجاز والاطناب
والمساواة واعلم ان محل اشتراط عدم الوصف انما هو في اعمال اسم الفاعل في المفعول به اذا
لم يكن ظرفا او جارا او مجرورا اما اذا كان كذلك فيعمل فيهما مطلقا لانهما يتوسع فيهما
وبه يعلم انه يعمل في المفعول به مطلقا فلا شاهد للكسائي فيما حكاه من سويرا فرسخا

واما

واما ما استدل به من قوله اذا فاقد خطباء فرخين رجعت ذكرت سليمى في
الخليط المزايل فاجاب عنه بانه بتقدير فقدت فرخين قال المصنف في الحواشي
وقالوا لاجل تخالفهما لا يحسن التقدير اذا رجعت فاقد فينبغي التقدير اذا
رجعت فاقد فرخين فقدت فرخين رجعت فتحصل في التقدير بين الجملة المفسرة
والمفسرة بجملة اجنبية واخف الامرين عندي ارتكاب الابتداء في فاقد اما اعماله
فلا لانه ليس اهلا للتجرد من علامة التانيث مع انه مؤنث بدليل خطباء ولا
يكون الخبر فقدت فرخين لانه يزيل ارتباط رجعت بل رجعت الخبر وتلك جملة
معترضة بين المبتدا والخبر مبينة للمقصود مما هو على طريق الاستئناف انتهى
وظاهر كلام الشارح انه لا يشترط في اعمال اسم الفاعل ان يكون ظاهرا او غير ذلك مما
تقدم في شروط عمل المصدر لكن سياتي في باب المصدر ان معموله يتقدم وانه يعمل
محذوفا وانه يفصل بالظرف وعديله ولم يذكر انه يجوز فصله بالاجنبي فعليه
من شروط عمله ان لا يفصل بالاجنبي فليحرر **قوله** على حكاية الحال قال اللقاني اي
بتقدير الهيئة الواقعة في الزمن الماضي واقعة في حال التكلم انتهى وهذا احد
الطريقين في معنى حكاية الحال **قوله** فجائز اتفاقا قال الدنوشري هو ما حكاه ابن عصفور
وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف المنع وهو بعيد قال الاشموني وهو يرد ما قاله
الشارح من دعوى الاتفاق انتهى وما حكاه عن ابن عصفور لا يمنع ذكر نقل المصنف
عنهم في الحواشي كما بيناه في حواشينا وذكرنا في المقام ما ينبغي مراجعته **قوله**
او ذي الحال لعل المصنف ادرجه في الموصوف لان الحال صفة في المعنى وقد
قال في الحواشي ادرج الحال تحت الصفة ونظيره قوله في باب الاضافة
وبالعكس الصفة وقد جوز الوجهان في قوله تعالى ودانية عليهم ظلالها
فقيل ودانية صفة لمحذوف اي وجنة دانية وقال ابن جني ودانية عطف
على متكئين انتهى والاعتماد في الاية انما يحتاج اليه من يشترطه في هذا
المرفوع **قوله** ونحو مختلف الوانه التمثيل بذلك مبني على ان الاعتماد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)